

توفير فرص العمل والسياسة الوطنية شرطان أساسيان لوقف الهجرة

بقلم: مراقب

ان وجود مثل هذه السياسة ، ووجود الائتلاف بها والثقة بمنفذها عناصر حامة في دعم الصمود وفي تغذية القدرة على احتمال المعاصم الغاشمة ، والتضحية ومواجهة الحرمانات والظهورات المختلفة .

ومن هنا فان المطلوب ليس خلق مناخ "تنشيس" لتسهيل تمرير المشاريع الاستسلامية وانما خلق مناخ "ثقة وتعاون" باشاعة الديمقراطية وتعبئة طاقات الجماهير في اردن والبلاد العربية لصالح استرداد الحقوق المشروعة ، واقامة تضامن عربي كفاحي وتعاون وثيق مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية ، ورفض سياسة الاعتماد على الامبريالية الاميركية وعودها ومشاريعها الاستسلامية .

وخلال ذلك وفي ظل ذلك ، ينبغي انتهاج سياسة اقتصادية تستهدف دعم البنية الاقتصادية للاراضي المحتلة ، واعتماد "الجدوى" الوطنية لاتاحة اوسع ما يكون من فرص العمل للمواطنين عند النظر

للمحت عن عمل في الخارج الصفة المزمرة لحركة السفر من الضفة الغربية وقطاع غزة . ونكفي الإشارة للتدليل على ذلك الواقع ان سكان الضفة الغربية قد نقصوا أكثر من ربع مليون نسمة منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧ رغم المعدل العالي للزيادة الطبيعية . ولهذا كان استخدام تعبير الهجرة يحمل في طياته ، فضلا عن عدم دقته ، اثرا نفسيا سلبيا ، ويعطي صورة غير منصفة امام الرأي العام العالمي عن مدى تثبيت سكان الاراضي المحتلة بوطنهم .

ان هؤلاء الذين يضطرون لمغادرة البلاد بحثا عن عمل او طلبا للمعلم يحتفظون ، في الغالب ، بمائلاتهم فيها ، ويعودون اليها في اقرب وقت ، ولم يحدث منذ سنوات عديدة ان تخلي احد من هؤلاء المسافرين عن "هويتهم" ، ولو توفرت لهم فرص العمل لما اضطروا الى السفر . ولهذا فان "الكرة" في الواقع هي في مرمى اولئك الذين يعارضون الهجرة

القبود الجديدة على الجسور الاردنية بالنسبة للمسافرين من الاراضي المحتلة وكانها البلمس الذي سيحد من "الهجرة" او الاصح البحث عن عمل خارج الاراضي المحتلة ، ويؤدي الى تثبيت "الاهل" كما يقول الرسميون الاردنيون . ولكن هذه القبود لا يمكن النظر اليها بمعزل عن التطورات السياسية في الموقف العربي ، والتشديد ضد مؤسسات وتيارات سياسية في الاراضي المحتلة لانها تصير على مطلب الدولة الفلسطينية المستقلة ، وتعارض اتفاقات كامب ديفيد ومشروع ريفان ، والتقارب ، حتى الاحتضان ، لبعض العناصر ذات المصالح المعروفة بروابط القرى ، او المعينة في بعض البلديات .

المحتلة بدءا بالسرقة وبالاستخدام المعادي للشعب ، وبسلب الاراضي بالمشاركة في عمليات التزوير ، او المسرقة ، او السبع القفلي تحت ضغط الحاجة ، وضعف التعمية الوطنية ، وتوفر الاغراءات .

والى جانب هذا فان الهجرة التي اتخذت الاجراءات على الجانب الاردني بهدف الحد منها ، كما يقول الرسميون الاردنيون يمكن ان تتخذ لها قناة اخرى عبر اسرائيل ، واذا كانت

ان هذا الواقع المعروف للكثيرين ربما من كانوا ضحاياها في النقبات ، بين المسافرين العاديين ، يشير الى ان هناك دوافع سياسية وراء تلك القبود لخدمة دعم الاجراء الداعي الى تخلي عن مطلب الدولة المستقلة ، الاضواء تحت شعار "انقاذ ما يمكن انقاذه" .

غير اننا لو نحينا جانبا هذه الدوافع وقلنا بالتقسيم الاردني الرسمي دوافع هذه القبود وهو منع الهجرة متنافية من الاراضي المحتلة ، فيبقى ذلك ما يستحق المناقشة فعلا خصوصا ان الهجرة ليست اكتشافا جديدا بل ن شير اليه مصادر مختلفة ومنها محافة العربية في القدس وحتى بعض روايات الاسرائيلية منذ عدة سنوات ، ان هدف منع الهجرة او بعبارة اكثر دقة ، دعم الصمود وراء عمليات جمع ملايين الدنانير في السنوات صرة من الدول العربية ، والغبير بود للجنة المشتركة .

ان فرض القبود المشددة على الجانب الاردني في الجانب الاردني م منع الهجرة يشكل اعترافا بان اية التي اتمعتها اللجنة المشتركة فوق هذا الهدف لم تكن ناجحة بما الكفاية اذا اردنا استخدام تعبير لوماسي ، ولكنها ، في الحقيقة ، لغة الارقام التي استخدمها لاولن اردنيون وتشهد على صحتها مانات الرسمية ، لم تكن ذات اثر ، معدل الهجرة يتزايد رغم تزايد اموال الصمود ان المناطق المحتلة بما سبب هذا التدفق . وهناك عن "اغنيا" تلقوا اموال صمود بلا قبولات استراحيحة" في قبرص ، وهناك من هؤلاء من لا يكتفي خار ما يحصل عليه من اللجنة تركه خارج الضفة والقطاع بل يخرج من الضفة والقطاع للاستثمار في

نالك بالطبع من يقول بان اموال اضافا لها القبود المشددة على الاشخاص عبر الجسور ستؤديان سياسة دعم الصمود هي ذاتها انبتت في السنوات الاخيرة فان كانوا مهاجرون وامثالهم من من الهجرة بسبب انعدام فرص سكون "علاجهم" الوحيد هو الاداري بفرض القبود المشددة عليهم . وطالما ان وضعهم لدى وليس رومانسية الجو لدى في السعودية مثلا هو الذي م الى الهجرة فان من الواقعي ان بانهم سيحاولون البحث عن قنوات اخرى للالتفاف على هذه الالتموش عتها .

وزارة الخارجية الاميركية قد نفت وجود برنامج استيعاب لمهاجرين فلسطينيين ، في الوقت الحاضر ، على حد تعبير الناطق الرسمي ، فان ما اشارت له الصحف الاميركية في حينه يشير الى ان هذا المشروع يمكن احياءه في وقت لاحق . ولا احد يمكنه تجاهل مصلحة حكومة اسرائيل والوسائل المتوفرة لديها والاجراءات القفلية التي تقوم بها في اتجاه تقليل عدد سكان الاراضي العربية المحتلة ، ان لم يكن ما هو اخطر واشد هولاء من "التقليل" !

ان من الصعب الاعتقاد بان هذه المخاطر ليست معروفة للذين وجدوا العلاج لوقف الهجرة في فرض اجراءات ادارية على حركة التنقل عبر الجسور . كما انه من الصعب فهم دوافع الذين يطالبون العاطلين من سكان الاراضي المحتلة في الخارج بالعودة دون توفير فرص عمل او حتى افاق لفرص عمل لهم في تلك الاراضي . والمعروف ان جميع الذين يخرجون للعمل او الدراسة في الخارج يحتفظون "بهوياتهم" وبحقوقهم في العودة الى الاراضي المحتلة ، وهم ، بالتالي ، ليسوا مهاجرين بالمعنى الحرفي للكلمة ومثل وضعهم هناك اعداد مماثلة ، وربما اكثر ، تخرج من الضفة الشرقية بحثا عن العمل في دول الخليج وفي غيرها ، وقبل عام ١٩٦٧ كان هذا الخروج



العمل والسياسة الوطنية لوقف الهجرة

في استثمار اموال الدعم اذا اريد لها ان تكون حقيقة للدعم !

خطة مشتركة بين أميركا واسرائيل

ان التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل لا يقتصر على الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية فحسب ، بل وفي ميدان البحث العلمي . فقد افادت الأنباء عن خطة مشتركة للبحث العلمي تمت "دونالد هودل" ، ووزير الطاقة الاسرائيلي "يتسحاق موداعي" .

وتتضمن الخطة تخصيص اماكن مشتركة للعمل ، والاستشارات العلمية ، وتبادل العلماء في مجالات : الطاقة النوية ، و انتاج الزيت الحجري وتحويله الى فحم ، و انتاج الطاقة من النفايات الزراعية ، ومجالات اخرى لها علاقة بحفظ الطاقة .

وقد اورد الناطق بلسان وزارة الطاقة الاسرائيلية انه تم تخصيص مبلغ ٢٥٠ الف دولار كميزانية لاعمال البحث خلال السنة القادمة ، كما وستخصص وزارة الطاقة الاميركية مبلغ ٥٠٠ الف دولار لصندوق البحث المشترك بين الولايات المتحدة واسرائيل ، الخاص بالطاقة .

هذا ، وكان الاتفاق على الخطة المذكورة قد تقرر قبل ستة اشهر اثناء زيارة وزير الطاقة الاميركي لاسرائيل ...

بالاجراءات الادارية ، ولا بوجهون اموال الدعم وجهة خلق فرص عمل تحد من هذه الهجرة .

ان معيار الحرس الحقيقي على "تثبيت" الاهل في الاراضي المحتلة ، وفق تعبير وسائل الاعلام الاردنية ، يكمن في السياسة الاقتصادية التي توفر فرص العمل لهم في داخل هذه الاراضي ، وفي رفع القبود والتضيقات على القوى الفاعلة على تعميمهم لاعمار هذه الاراضي وللمحافظة عليها .

واذا ما اعتدلت "الجدوى الوطنية" كاساس لدعم الاراضي المحتلة وسكانها فمن الممكن بنفص المبالغ التي تبذد هنا وهناك توفير فرص عمل كثيرة للحرفيين وللفلاحين الذين تركوا الارض او قللوا من اهتمامهم بها لصالح العمل في المؤسسات الاسرائيلية او في خارج البلاد .

ان من الممكن تنظيم هؤلاء في جمعيات تعاونية انتاجية في المدينة والقرية ، وضمان دخل معقول لهؤلاء حتى لو كان انتاجهم لا يدر مثل هذا الدخل وخاصة في المرحلة الاولى .

غير ان الامر الجوهرى يبقى في وجود سياسة تكتسب ثقة سكان الاراضي المحتلة كسياسة فادارة على تخليصهم من وضعهم السياسي الراهن وتلبي طموحهم في تقرير المصير واقامة الدولة المستقلة .

وزارة الخارجية الاميركية قد نفت وجود برنامج استيعاب لمهاجرين فلسطينيين ، في الوقت الحاضر ، على حد تعبير الناطق الرسمي ، فان ما اشارت له الصحف الاميركية في حينه يشير الى ان هذا المشروع يمكن احياءه في وقت لاحق . ولا احد يمكنه تجاهل مصلحة حكومة اسرائيل والوسائل المتوفرة لديها والاجراءات القفلية التي تقوم بها في اتجاه تقليل عدد سكان الاراضي العربية المحتلة ، ان لم يكن ما هو اخطر واشد هولاء من "التقليل" !

ان من الصعب الاعتقاد بان هذه المخاطر ليست معروفة للذين وجدوا العلاج لوقف الهجرة في فرض اجراءات ادارية على حركة التنقل عبر الجسور . كما انه من الصعب فهم دوافع الذين يطالبون العاطلين من سكان الاراضي المحتلة في الخارج بالعودة دون توفير فرص عمل او حتى افاق لفرص عمل لهم في تلك الاراضي . والمعروف ان جميع الذين يخرجون للعمل او الدراسة في الخارج يحتفظون "بهوياتهم" وبحقوقهم في العودة الى الاراضي المحتلة ، وهم ، بالتالي ، ليسوا مهاجرين بالمعنى الحرفي للكلمة ومثل وضعهم هناك اعداد مماثلة ، وربما اكثر ، تخرج من الضفة الشرقية بحثا عن العمل في دول الخليج وفي غيرها ، وقبل عام ١٩٦٧ كان هذا الخروج